

حكومة بغداد تسعى لإنهاء الخلاف مع تركيا على مياه نهر دجلة

بروتوكول يضمن لأول مرة حصة مائية شهرية ثابتة للعراق



أم البساتين تكاد تعجز عن إرضاعها

ويتضمن البروتوكول أيضا إنشاء محطات مراقبة ثابتة على طول مجرى النهر، أهمها في مدينة البصرة جنوب العراق، لقياس مستوى التدفق في دجلة طيلة أيام العام، على أن تشتترك كوادر تركية في إدارة البعض من هذه المحطات لضمان تبادل عاجل للمعلومات المهمة. ويقول مراقبون إن تركيا تريد أن تحمي تجارتها الكبيرة مع العراق وتحاول أن توسع مساحة نفوذها في هذا البلد، وسط تكتلات بتراجع الاهتمام الأميركي به مع صعود إدارة جو بايدن الديمقراطية.

تركيا تتلاعب بملف نهر دجلة لتحقيق أهداف سياسية، وتستخدم مياهه لتتنزح أقصى ما تستطيع من العراق

وتدرك تركيا أن العراق لن يكون أكثر من ملحق بالسياسة الأميركية تجاه إيران في المنطقة ما يجعل منه ساحة مغرية لمد النفوذ، في ظل التصاعدات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي يتعرض لها.

الأزمة المالية تهدد العراق بالغرق في حرب أهلية

ودولار ويسبب كل هذا بدأت احتياطات العراق من العملة الصعبة في النفاذ، ومع صيف العام القادم ستخفض احتياطات العراق من العملة بشكل خطير، مما يجعل الدولة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها مثل دفع الرواتب. وأشار التقرير إلى أنه من شبه المؤكد أن تؤدي الأزمة المالية إلى اندلاع مظاهرات واسعة النطاق في الشوارع، حيث سيطالب العراقيون مرة أخرى بتغيير الحكومة وسيكون من الصعب على السلطات الحفاظ على النظام إذا لم يتم دفع الرواتب. وأضاف أن الجماعات المسلحة ستعمل على ملء الفراغ وانتزاع دور قوات الأمن الأساسية في العراق، مما يؤدي إلى اشتعال القتال بينها في محاولة للسيطرة على موارد الدخل، مثل حقول النفط والموانئ والمعابر الحدودية والشركات الكبيرة والأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة، وعند ذلك سيفرق البلد في دورة جديدة من الحرب الأهلية.

وكان مجلس الوزراء العراقي خول في 27 أكتوبر الماضي وزير المالية علي علاوي، صلاحية التفاوض والتوقيع على بروتوكول التعاون في إدارة مياه عمود نهر دجلة الرئيسي، بين جمهورية العراق والجمهورية التركية. وجاء هذا التحويل، بعد إرسال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مبعوثا خاصا إلى بغداد للتوصل إلى اتفاق بشأن مياه نهر دجلة، في إطار المساعي التركية لتوثيق العلاقة بحكومة الكاظمي والمحافظة على مصالح أنقرة الاقتصادية في العراق.

وتشير ديباجة البروتوكول إلى أنه جاء "بناء على الرغبة الحقيقية للحكومتين العراقية والتركية بشأن تنظيم العلاقة المائية على عمود نهر دجلة الرئيسي بعد إنشاء سد اليسو التركي، وتأكيدا من الجانبين على مبدأ التعاون في مجال المياه الدولية المشتركة، واعترافا بأهميتها في التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية للدولتين".

ويقول مسؤولون في وزارة الموارد المائية إن البروتوكول، الذي من المزمع التوقيع عليه بين بغداد وأنقرة خلال زيارة الكاظمي إلى تركيا، سيضمن حصة مائية ثابتة للعراق شهريا من نهر دجلة، وهو أمر يحدث لأول مرة بين البلدين منذ أكثر من 30 عاما.

اهتمام تركيا بالحفاظ على ما قيمته 15 مليار دولار سنويا من مبيعات السلع التركية للعراق، وأيضا حرصها على الاحتفاظ بفرصتها لمد نفوذها داخل أراضيها، قد يشكلان دافعا لتلدين مواقفها التقليدية المتشددة من قضية مياه نهر دجلة، حيث تسعى حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، لتحقيق اختراق ما في هذا الملف المصري بالنسبة إلى العراقيين.

بغداد - يامل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في تحقيق إنجاز في ملف مياه نهر دجلة، وهو يتحدث عن قدرة الزيارة إلى تركيا، والتي ستحدث عن قدرة الحكومة العراقية على حل أزمة مع تركيا تمتد لثلاثة عقود.

وقال الحمداني، إن بغداد لن تسمح بـ"المجاملة" على حساب حقوق العراق المائية، متعهدا بتلبية احتياجات العراق المائية خلال الصيف القادم. وأوضح أن "مجلس الوزراء صوت على صيغة بروتوكول للتعاون مع تركيا يضمن فيه حصة العراق وسيتم طرحها خلال زيارة رئيس الوزراء المرتقبة لتركيا"، مؤكدا وجود "مفاوضات جديّة لضمان حقوق العراق المائية".

وعبر السفير التركي في بغداد فاتح بلرز الأحد، خلال لقائه وزير الموارد المائية العراقي مهدي الحمداني، عن مدى تقدم المفاوضات بشأن نهر دجلة بين بغداد وأنقرة. وقال إن بلاده "تؤمن بأن المياه موضوع تعاون لا صراع".

ووفقا للمصادر التي نقلت عنها صحيفة "الوطن أونلاين" السعودية، فإن الإدارة العامة للشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بمنطقة مكة المكرمة، رفعت لوزارة الشؤون الإسلامية طلبا بفصل أكثر من 100 إمام وخطيب بعد أن تم حصرهم خلال الأسبوعين الماضيين. وجاء ذلك حسب المصادر نفسها، تنفيذا لتوجيه وزير الشؤون الإسلامية الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، الذي سبق أن وجه تعميما لجميع الخطباء "بضرورة بيان الأثر السلبي الذي تنتهجه جماعة الإخوان، والتحذير من الفتنة التي تحاول جماعة الإخوان إثارتها في المملكة".

وكان البيان المذكور قد اعتبر أنّ جماعة الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية لا تمثل منهج الإسلام وإنما تتبع أهدافها الحزبية المخالفة لهدي ديننا الحنيف، وتنتسب بالدين، وتمارس ما يخالف من الفقرة وإثارة الفتنة والعنف والإرهاب".

وأثار ذلك البيان حالة من الغضب في صفوف التنظيم الدولي للإخوان الذي شن حملة إعلامية شرسة ضد السعودية. واتهم أحمد الريسوني، رئيس ما يعرف بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين التابع للجماعة، السعودية "بإعادة سياسة اللعن والتشهير إلى المساجد"، قائلا في بيان إن التصرف السعودي "يذكر بما سبق أن فعله بعض حكام الدولة الأموية حين فرضوا على خطباء الجمعة أن يسبوا أهل البيت حتى تولي عمر بن عبدالعزیز الخلافة وأبطل هذه البدعة والعمل المنكر".

وتحاول تركيا أن تنتزع كل ما يمكنها من العراق لقاء كل قطرة ماء تصله منها، بالرغم من أن اتفاقيات المياه العابرة للحدود، تنص على تنظيم حصص مائية ثابتة للدول المتشاطئة. وقالت مصادر في مكتب الكاظمي، إن البروتوكول الذي أعد مؤخرا، سيجسم الجدل المستمر بين العراق وتركيا منذ نحو 30 عاما بشأن مياه نهر دجلة، وسط تلميحات بأن بغداد قد تستخدم ملف التبادل التجاري لانتزاع اتفاق مائي عادل مع أنقرة.

ويبلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا نحو 15 مليار دولار سنويا، لكن الواقع أن العراق لا يصدر شيئا إلى تركيا تقريبا، بل يستورد منها فحسب، لذلك فإن الأخيرة حريصة على

عمان تشارك في الوساطة بين السعودية وقطر

قائلة إن الأخيرة ربّما تكون استشعرت عودة البرود السعودي، فقرّرت الاستعداد بمسقط لإعادة تنشيط المسار. ونشر حساب وزارة الخارجية القطرية على تويتر، لقطات من وصول الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني إلى مسقط، دون المزيد من التفاصيل. وكان في استقبال وزير الخارجية القطري، نظيره العماني بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، وفق ما أظهرته الصور.

وتأتي الزيارة في ظل "محادثات مثمرة" أعلنتها الكويت، أخيرا، في إطار المصالحة الخليجية.

ومنذ يونيو 2017، تفرض السعودية والإمارات والبحرين ومصر مقاطعة على قطر بسبب دعمها للإرهاب.

ويرى مطلعون على الشأن الخليجي أنّ عمان تحت قيادة السلطان الجديد هيثم بن طارق أصبحت في موقع يحوّل لها القيام بالوساطات والمشاركة في فضّ ما يطرا من خلافات بين مكونات مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالنظر إلى توجّها الواضح نحو التقارب مع بلدان الخليج، بما في ذلك مع السعودية، قياسا بما كان عليه الوضع في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد، حيث كانت علاقة السلطنة بإيران بالغة الممانعة، فيما كان الموقف من الخليج يقوم على نوع من الحيادية المبالغ فيها والتي تصل حدّ البرود وعدم الاهتمام في أحيان كثيرة.

السعودية تجتث التسامح مع الإخوان في منابرها الدينية

الرياض - تقرّر في المملكة العربية السعودية عزل العشرات من أئمة وخطباء المساجد بسبب عدم استجابتهم لحملة توعية دينية طلبت السلطات القيام بها ضد جماعة الإخوان المسلمين.

وخلت السعودية منذ سنوات في حملة مضادة لنوازع التشدد الديني بمختلف مظاهره، وذلك في نطاق عملية إصلاح اشمل تضمنت إنهاء سطوة رجال الدين على المجتمع بهدف تكريس انفتاحه على العصر وتحريم طاقات شبانته الذين يشكلون المكون الرئيس له.

وعلميا، تصنّف المملكة جماعة الإخوان تنظيمًا إرهابيًا وتجرم اتباع فكرها والالتزام إليها، وذلك بعد رفضها تحركات من قبل الجماعة هادفة لاختراق مؤسسات الدولة والسيطرة عليها من الداخل بشكل تدريجي، بالتوازي مع محاولتها التأثير في المجتمع عن طريق التعليم والخطابة الإعلامية.

وقالت مصادر سعودية إن وزارة الشؤون الإسلامية أصرت قرارا بعزل 100 إمام وخطيب مسجد، لعدم التزامهم بالتحذير والتوعية من خطر جماعة الإخوان.

ويشيط هؤلاء الأئمة والخطباء بشكل أساسي في منطقتي مكة المكرمة، والقصيم، شمالي المملكة.

واعتبر البعض أنّ عدم استجابة هؤلاء الذين تم فصلهم، قد يعود إلى تحايل وإهمال وظيفي، ولكنهم لم يستبعدوا في المقابل أن يكون انعكاسا لظاهرة أخطر من ذلك تتمثل في وجود بقايا تعاطف مع الإخوان في المملكة، خصوصا وأن هؤلاء تمكّنوا من السيطرة على قطاع التعليم لعشريات متواصلة من الزمن واستطاعوا تخريج العديد من المقتنعين بفكرهم والمجتنبين لطروحاتهم.



المنابر الدينية خط أحمر